

القاهرة في ٤ يوليو ٢٠١٩

تحديث الموقف القانوني

قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة جـ) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٩٧٤ ٢٥٥ ٧٧ جنيه مصري، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وعلي إثر ذلك تم تحديد أول جلسه للنظر في الطعن في ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ وبتلك الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٦ مارس ٢٠١٨ للاطلاع علي تقرير مفوض مجلس الدولة وبهذه الجلسة تقدم المستشار القانوني بعدة طلبات للهيئة العامة للتنمية السياحية قررت علي إثرها هيئة المحكمة التأجيل لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٨ لإلزام هيئة التنمية السياحية بتقديم المستندات المطلوبة والتي تم تأجيلها لجلسة ٤ سبتمبر ٢٠١٨ ثم تم تأجيلها إلى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨، وبتلك الجلسة قررت هيئة المحكمة إحالة النزاع إلى دائرة أخرى أمام ذات المحكمة، ثم قررت المحكمة تحديد موعد الجلسة لتكون ٤ يوليو ٢٠١٩، وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩.